الأحكام الكمية للكثرة في كتاب جواهر القرآن ونتائج الصنعة للباقولي (ت: 543هـ)

Quantitative Judgments of Frequency in Jawāhir al-Qurʾān wa Natāʾij al-Ṣanʿa by al-Bāqūlī (d. 543 AH)

صبار علي حمد الجبوري

Ṣabbār ʿAlī Ḥamad al-Jubūrī

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم اللغة العربية

University of Samarra / College of Education / Department of Arabic Language

ا. م. د غازي فيصل مهدي حمد

Asst. Prof. Dr. Ghāzī Fayṣal Mahdī Ḥamad

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم اللغة العربية

University of Samarra / College of Education / Department of Arabic Language

الكلمات المفتاحية: الباقولي، جواهر القرآن، الكمية، الكثرة.

Keywords: al-Bāqūlī; Jawāhir al-Qurʾān; quantification; frequency

الملخص

يتناول هذا البحث الأحكام المعيارية في الدرس النحوي عند الباقولي، من خلال دراسة المصطلحات التي اعتمدها في الترجيح بين الأوجه اللغوية، وهي: الأولى، المعروف، الشائع، الفاشي، والكثير. ويبيّن أن هذه المصطلحات لا تُستعمل عنده استعمالًا اعتباطيًا أو مترادفًا، بل تؤدي وظائف دقيقة تعبّر عن مراتب مختلفة من القوة في الاستعمال العربي

فـ«الأولى» تدل على الوجه الأرجح والأقوى قياسًا وسماعًا، ولا سيما إذا جاز حذف التركيب بأسره، كان حذف جزئه أولى. أما «المعروف» فهو ما شاع واستقر في كلام العرب، ويُتخذ معيارًا للوضوح والفصاحة، ويُبنى عليه القياس. ويشير «الشائع» إلى ما كثر استعماله وتداوله حتى صار غالبًا بين الأوجه الممكنة. في حين يدل «الفاشي» على الانتشار الواسع والذيوع المستقر في الاستعمال، مع دلالة معيارية أقوى من مجرد الكثرة. أما «الكثير» فيعبّر عن وفرة الشواهد وتعدّدها دون بلوغ حد الاطراد التام. ويخلص البحث إلى أن الباقولي اعتمد هذه الأحكام بوصفها قرائن ترجيحية معيارية، مكّنته من بناء اختياراته النحوية على أسس سَماعية راسخة، مما يعكس دقّة منهجه ووعيه بالفروق الدقيقة بين درجات الاستعمال في العربية.

Abstract

This study examines normative judgments in grammatical analysis as employed by al-Bāqūlī through an investigation of the terms he used to prefer one linguistic construction over another, namely: *al-awlā* (the preferable), *al-maʿrūf* (the well-known), *al-shāʾiʿ* (the common), *al-fāshī* (the widespread), and *al-kathīr* (the frequent). The study demonstrates that these terms are neither arbitrary nor synonymous in his usage; rather, they perform precise functions that reflect varying degrees of normative strength in Arabic usage. The term *al-awlā* denotes the most preferable and strongest option both analogically and by attested usage, especially in cases where, if the deletion of an entire construction is permissible, the deletion of one of its parts is considered more appropriate. *Al-maʿrūf* refers to what has become prevalent and well established in Arabic speech and is adopted as a criterion for clarity and eloquence upon which grammatical analogy is based. *Al-shāʾiʿ* indicates forms whose usage has become frequent and dominant among possible alternatives. *Al-fāshī*, by contrast, signifies extensive diffusion and firmly established circulation in usage, carrying a stronger normative implication than mere frequency. Finally, *al-kathīr* expresses an abundance and multiplicity of attestations without necessarily reaching the level of complete regularity. The study concludes that al-

Bāqūlī relied on these judgments as normative, preferential indicators, enabling him to ground his grammatical choices in solid attested usage. This reflects the precision of his methodological approach and his acute awareness of the subtle distinctions between levels of usage in the Arabic language.

المقدمة

تُعدّ الأحكام المعيارية في الدرس النحوي من أهم أدوات الترجيح بين الأوجه الإعرابية والتأويلات التركيبية، إذ لا يقتصر عمل النحوي على بيان الجواز والمنع، بل يتجاوز ذلك إلى تفضيل بعض الأوجه على غيرها استنادًا إلى معايير لغوية دقيقة، من أبرزها كثرة الاستعمال، وشيوعه، ومعروفيته، واطراده في كلام العرب. ويأتي الباقولي في هذا السياق بوصفه من النحاة الذين أولوا عناية واضحة لهذه الأحكام، فاستعمل مصطلحات مثل :**الأولى، المعروف، الشائع، الفاشي، والكثير** بوصفها أدواتٍ معياريةً لترجيح الوجوه النحوية وتقوية بعضها على بعض. ويهدف هذا المبحث إلى الكشف عن دلالات هذه المصطلحات عند الباقولي، وبيان منهجه في توظيفها، مع تتبّع تطبيقاتها في قضايا نحوية متعدّدة، كحذف الضمير، ووقوع شبه الجملة حالًا، والإضمار بعد التصريح بالاسم، ومجيء الظرف في موضع الحال، وحذف المفعول به. كما يسعى إلى إظهار الفروق الدقيقة بين هذه الأحكام، وإثبات أنها ليست ألفاظًا مترادفة، بل تحمل درجات متفاوتة من القوة المعيارية في الترجيح والتقعيد.

المطلب الأول

(أولى)

الأولى لغة هو الأحق والجدر بالشيء وهو معروف.

أما اصطلاحا فحكم الأولى هو حكم تعليلي وحكم الأولى في النحو يعني الوجه الأقوى أو الأرجح في الاستعمال اللغوي، وهو ما يُرجَّح على غيره من الأوجه لما ثبت كثرة وروده وشيوعه بين العرب، ويُستند إليه في التدريس والتقعيد، بعبارة أخرى، هو الاستعمال الأليق بالأفصح والأكثر اطّردًا، ويُعدّ معيارًا للتفضيل بين الأوجه الممكنة في الكلام، وقد ذكر أبو البركات الأنباري (ت 577هـ): أن ((الاستدلال بالأولى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي يعلق الحكم به في الأصل زيادة)) (أبو البركات، 2018، 154).

حذف الضمير أولى من حذف الخبر:

استعمل الباقولي هذا المصطلح لبيان حذف الضمير من الخبر نحو قوله: ((بما إن حذف الخبر جائز إلا أن حذف الضمير هو أولى من حذف الخبر ومنه قوله تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) أي: ورسوله بريء من المشركين، وإذا جاز حذف الخبر بأسره، فحذف الضمير أولى، ومن حذف الضمير في حذف المبتدأ، قوله تعالى: (وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ) أي فإن حزب الله هم الغالبون معه)) (الاصبهاني، 2019، 534/2).

وبيَّن ابن عطية (ت 542هـ) في حذف الضمير من الخبر في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ) حذف ضمير متصل ب تَجْزِي تقديره لا تجزيه، على أنه يقبح حذف هذا الضمير في الخبر، وإنما يحسن في الصلة(المحاربي، 2002، 139/1)، وأوضح أيضا في حذف الضمير من الخبر في قول أبي النجم:

عَلَيّ ذَنْباً كلّهُ لَمْ أصْنَعِ.

برفع كل، قال القاضي أبو محمد: وهكذا الرواية، وبها يتم المعنى الصحيح لأنه أراد التبرؤ من جميع الذنب، ولو نصب (كل) لكان ظاهر قوله إنه صنع بعضه، وهذا هو حذف الضمير من الخبر وهو قبيح، التقدير يبغونه ولم أصنعه، وإنما يحذف الضمير كثيرا من الصلة كقوله تعالى: أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا [الفرقان: 41] ، وكما تقول مررت بالذي أكرمت، ويحذف أقل من ذلك من الصفة، وحذفه من الخبر قبيح كما جاء في بيت أبي النجم(المحاربي، 2002، 202/2).

وفسر الأستراباذي (ت 686هـ) ((الجملة في الأصل كلام مستقل، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، فمن ثم قيل في بعض الأخبار، كما يجئ، إن الظاهر قائم مقام الضمير. وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه سماعا ففي المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة، وقد يحذف في الصلة في بعض الأحوال لكونها أشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ، وجواز حذف

الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة، لكون اتصالها بالموصل أشد، ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ، نحو: جاءني رجل ضربت، لأنها مع الموصوف جزء الجملة، بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة أولى، فالحذف في الجملة إذا كانت خبرا للمبتدأ، يجوز في الشعر بلا وصف ضعف، وهو في غيره ضعيف)) (الاستراباذي، 1975، 239/1-240)، حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر، وتجرد الجملة الخبرية من الضمير، وهذا ما ذهب إليه المصنف (الاستراباذي، 1975، 65/3).

أورد ابن حيان(ت745هـ) رأيه في قوله تعالى:((أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) ((وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: أَفَحُكْمَ بِنَصْبِ الْمِيمِ، وَهُوَ مَفْعُولُ يَبْغُونَ. وَقَرَأَ السُّلَمِيُّ، وَابْنُ وَثَّابٍ، وَأَبُو رَجَاءٍ، وَالْأَعْرَجُ: أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ بِرَفْعِ الْمِيمِ عَلَى الِابْتِدَاءِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ قَوْلُهُ: يَبْغُونَ، وَحَسَّنَ حَذْفَ الضَّمِيرِ قَلِيلًا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَوْنُ الْجُمْلَةِ فَاصِلَةً. وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ. وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ حَذْفَ هَذَا الضَّمِيرِ فِي الْكَلَامِ، وَبَعْضُهُمْ يَخُصُّهُ بِالشِّعْرِ، وَبَعْضُهُمْ يُفَصِّلُ)) (أبي حيان، 2000، 287/4).

و بيَّن الشاطبي (ت 790هـ) حول مسألة ((حذف الضمير وما هو موقف علماء اللغة وخصوصا البصريون فإنهم اعترضوا عن حذف الضمير بأنه قد يجوز حذفه من الخبر والصفة والحال، والذي دعاهم إلى هذا التأويل الهرب من إثبات ما لم يثبت في كلام العرب)) (الشاطبي، 2007، 462/1).

وذكر الشاطبي في موضع أخر حول حذف الضمير من الخبر إنه لم يتعرض لهذه المسألة إلا إنه يقول: حذف الضمير قليل من الجملة والحذف من الخبر ايضا قليل والأكثر منه حذفه في الصفة والأكثر من حذفهما من الخبر والصفة هو حذفه من الصلة (الشاطبي، 2007، 641/4-642).

الأبياري (ت 1414هـ) يبين بحذف الضمير المنصوب المتصل وهو يحذف في الخبر، كقوله تعالى: (وكل وعد الله الحسنى) النساء: 95، في قراءة ابن عامر، أي وعده، أي إنه قد أجاز حذفه في الخبر (الأبياري، 1985، 86/3).

والخلاصة في هذه المسألة أن العلماء اتفقوا جميعهم أنه إذا جاز حذف الخبر بأسره فحذف الضمير أولى وهذا ما ذهب إليه الباقولي.

المطلب الثاني

(معروف)

المعروف في اللغة عكس المجهول وهو الشائع المشهور

اصطلاحا المعروف في اللغة وهو الذي اعتاد عليه العرب في الاستعمال، أو هو الاستعمال الذي اتفق العرب عليه، وورد بكثرة وشيوع في كلامهم من القرآن، والحديث، والشعر والنثر، ويُعدّ مألوفًا ومستساغًا، وهو معيار للوضوح والفصاحة، ويُستند إليه في القياس والترجيح بين الأوجه المختلفة، أي أن ما وافق المعروف يُبنى عليه قاعدة ويُعتبر الأرجح في الاستعمال.

وقد جاء حكم المعروف عند الباقولي في موضع واحد، وهو عنده ما ثبت في كلام العرب من وجه غالب ومستعمل بكثرة، ويكون مألوفًا وواضحًا في المعنى والتركيب، وهو يُعتبر معيارًا لتفضيل أحد الأوجه على غيره في الحكم المعياري، ويُستدل به في القياس والترجيح بين الأوجه المختلفة، لأنه يمثل الأكثر مطّردًا وأفصح استخدامًا في العربية، ويتضح ذلك من حديثه عن وقوع شبه الجملة في محل نصب حال.

وقوع شبه الجملة في محل نصب حال:

ذكر الباقولي مصطلح معروف بقوله :((الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال وذلك معروف في كلامهم، حكى عن العرب (خرج زيد بسلاحه) أي: متسلحاً، فمن ذلك قوله تعالى، في أحد التأويلين: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) قال أبو علي: أي يؤمنون إذا غابوا عنكم، ولم يكونوا كالمنافقين الذين يقولون: وقال أبو ذؤيب:

أخالدُ ما راعيتَ منْ ذي قرابةٍ ... فتحفظني بالغيب، أو بعضِ ما تبدي(البغدادي، 1998، 8/ 514).

فالجار مع المجرور في موضع الحال، أي: يحفظني غائبا))(الاصبهاني، 2019، 430/1).

و ذهب ابن بري(ت582 هـ) في موضع حرف الجر إنه جاء هناء في موضع الحال منصوب لأن شبه الجملة تأتي حالا وهو كثير يبين في كلامه خرج زيد بسلاحه إذا اردنا التعدية بالباء فيخرج معناها عن الحال وتكون كمعنى الهمزة، وإذا أردنا معنى المصاحبة فإن الباء تعتبر حالية منصوبة هي و ما بعدها، ((ظفر إذا قلت: خرجت به وأردت بالباء التعدية، فالمعنى بالباء كالمعنى بالهمزة إذا قلت: أخرجته. وإذا أردت بالباء الصحبة ولم ترد بها معنى همزة التعدية فالباء وما بعدها في موضع الحال، أي خرجت وهو صحبتي، ومثل ذلك: خرج زيد بسلاحه أي متسلحا، فموضع الباء وما بعدها نصب على الحال، ولو كانت الباء للتعدية لكان المعنى أخرج السلاح، وإن جعلت الباء زائدة فيمن ضم التاء في قراءة تنبت تشارك المعنيان. وقوله: (والمعنى أن الدهن ينبتها)

ليس بصحيح، بل المعنى أنها تنبت الدهن لأن الدهن لا ينبتها وإنما ينبتها الماء. ويكون فيمن ضمها متعلقة بمحذوف في موضع نصب على الحال)) (ابن بِرّي، 1996، 740).

مرادُ الباقولي بقوله «وذلك معروف في كلامهم» هو تقريرُ حكم الأَولى في هذا الموضع؛ إذ يُبيّن أن جعل الجار والمجرور في موضع الحال مع تضمّنه ضميرَ صاحب الحال هو الوجه الغالب المألوف في الاستعمال العربي، فبما أنّ هذا الأسلوب معروف شائع في كلام العرب، كان حمل الآية والشاهد عليه أولى من غيره من التأويلات.

إذن فـ«المعروف» عنده هنا قرينةُ ترجيحٍ معياريّ، يُقدَّم بها هذا الوجه لأنه الأشيع والأقرب إلى سنن العرب.

المطلب الثالث

(شائع)

الشائع في اللغة هو المنتشر المعروف وشاعَ الخبَرُ فِي النَّاسِ انْتَشَرَ وافترَقَ وذاعَ وظهَر، وأَشاعَه هُوَ وأَشاعَ ذِكرَ الشيءِ: أَطارَه وأَظهره(ابن منظور، 1994، 8/ 191).

والشائع يستعمل عند النحاة بمعانٍ منها الكثرة والعموم والشمول والغالب، وهو الاستعمال الذي كثر وروده وتداوله في كلام العرب حتى صار مألوفًا غير مستنكَر، ويُعدّ الأغلب وقوعًا بين الأوجه الممكنة؛ ولذلك يُتَّخذ معيارًا للترجيح في الأحكام المعيارية، ويُقدَّم على غيره لأنه أقرب إلى سنن العرب وأفصح استعمالًا.

والباقولي استعمله في موضعين وسبب قلة وروده أنه يشترك مع حكم الكثير الذي ورد بكثرة عنده.

الإضمار بعد التصريح بالاسم.

يوضح الباقولي في هذه المسألة أن الإضمار بعد التصريح بالاسم هو شائع وبكثرة، ((فأما الإضمار قبل الذكر فساقط هنا، إذ ليس يلزم على تقديره في قول سيبويه إضمار قبل الذكر. ألا ترى أن (مِنْهُما) إذا كان ضميراً عائداً إلى الملكين، فإن إضمارهما بعد تقدم ذكرهما، وذلك شائع. جائز ونظيره قوله تعالى:ﱡ ﱠ (البقرة: 124) فإن قال: إن المعطوف على قول سيبويه بعيد من المعطوف عليه، وعلى قول غيره قريب، ومهما احتملت الآية من غير تأويل كان أولى)) (الاصبهاني، 2019، 317/1).

وذكر أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) انه يجوز الإضمار بعد الذكر ومنه الفاعل أن يتقدم على المفعول نحو: ضرب عبد الله زيداً ويجوز أن تقدم المفعول على الفاعل كقولنا. ضرب زيداً عبد الله وفي التنزيل قال تعالى:ﱡ ﱠ (فاطر: ٢٨) وكذلك: جاز: ضرب غلامه زيد، ولم يمتنع كما يمتنع الإضمار قبل الذكر لأن التقدير به التأخير. فكما انك لو قلت ضرب زيد غلامه لكان إضمار زيد بعد جرى ذكره، ولو جعلت الغلام الفاعل في هذه المسألة فقلت: ضرب غلامه زيداً لم يجز كما جاز ذلك في المفعول به فإذا قال: ضرب زيداً غلامه جاز لتقديم ذكره(الفارسي، 1969، 65-66).

وأوضح ابن جني (ت 392هـ) ((أن إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيدًا غلامه، وعليه قول الله سبحانه وتعالى:ﱡ ﱠ (البقرة: 124) وأجمعوا على أن ليس بجائز ضرب غلامه زيدًا لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى. وقالوا في قول النابغة:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ الْعاوِياتِ وقَدْ فَعلْ.

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى، وأما المصنف فيجيز أن تكون الهاء في قوله: جزى ربه عني عدي بن حاتم . عائدة على "عدي" خلافًا على الجماعة)) (بن جني، د.ت، 296/1).

وذهب البطليوسي (ت 521هـ) إلى ((أن الفصل بين الفعل والفاعل مع ذلك في الكلام الفصيح، فمنه ما لا يجوز إلا الفصل لعلل توجب ذلك، كقولك: ضرب زيداً غلامه، وقال تعالى: ﴿ ٱ ين يى يي ئج ئح ﴾ (البقرة: 124)، فالفاعل ههنا لا يجوز فيه إلا التأخير؛ لأنه قد اتصل به ضمير يعود إلى المفعول، فإن قدمت الفاعل هنا على ما تقتضيه الرتبة كنت قد قدمت المضمر على الظاهر وذلك لا يجوز إلا في الشعر كقول النابغة الذبياني: **جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ** ... وقد ذهب قوم من النحويين إلى أن (الهاء) في (ربه) تعود على الجزاء؛ أي جزى رب الجزاء، ودل (جزاء) عليه، كما تقول: «من كذب كان شراً له»، فتضمر الكذب لدلالة كذب عليه)) (البطليوسي، 2007، 173-174).

وذهب أبو البركات الأنباري في قوله تعالى:((﴿ ٱ ين يى يي ئج ئح ﴾ (البقرة: ١٢٤) أنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك وإذا ابتلى ربه إبراهيم، فيكون إضمارًا قبل الذكر كقولك: "ضرب غلامُهُ زيدًا" إلا أن بينهما فرقًا، وذلك لأن قولك "ضرب غلامه زيدًا" تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظًا وتقديرًا، وقال تعالى: ﴿ ٱ ين يى يي ئج ئح ﴾ (البقرة: ١٢٤) ، تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديرًا لا لفظًا، والضمير متى تقدم تقديرًا لا لفظًا أو تقدم لفظًا لا تقديرًا فإنه يجوز، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظًا وتقديرًا، والله أعلم))(أبو البركات، 2003، 59/1).

و ذكر السهيلي (ت 581هـ) في هذه المسألة إنه ((لا يجوز فيه تأخير المفعول، نحو قوله تعالى﴿ ٱ ين يى يي ئج ﴾ (البقرة: ١٢٤) من أجل الضمير الذي لا يجوز تقديمه قبل الذكر. بل لابد ان يأتي الضمير بعد الذكر)) (السهيلي، 1992، 133).

وقال أبو البقاء الحنفي(ت 1094هـ) ((بتَقْدِيم الضَّمِير لفظا وَمعنى غير جَائِز عِنْد النَّحْوِيين، وَإِن كَانَ مُتَقَدما لفظا ومتأخرا معنى كَمَا فِي قَوْلك: (ضرب غُلَامه زيد) لِأَن الْمَنْصُوب مُتَأَخّر عَن الْمَرْفُوع فِي التَّقْدِير فَلَا جرم كَانَ جَائِزا، وَإِن كَانَ بِالْعَكْسِ كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى﴿ ٱ ين يى يي ئج ﴾ (البقرة: ١٢٤). فَلَا جرم كَانَ جَائِزا حسنا)) (أبو البقاء، د.ت، 568).

و وذكر الغلاييني (ت 1364هـ)((بإن الإضمار قبل الذكر جائز ومنه أن يتصلَ ضميرٌ بالفاعل يعودُ إلى المفعول، فيجبُ تأخيرُ الفاعل وتقديمُ المفعولِ، نحو "أكرمَ سعيداً غلامُهُ". ومنهُ قولهُ تعالى {وإذْ ابتلى إبراهيمَ رَبُّهُ بكلماتٍ"، وقال تعالى:﴿ ٱ ٱ ٱ ئر ئز ﴾ (غافر: ٥٢) . ولا يجوزُ أن يقال "أكرم غلامُهُ سعيداً"، لئلا يلزمَ عَودُ الضمير على مُتأخر لفظاً ورتبةً، وذلك محظورٌ. في قول حسان بن ثابت:

فَلَوْ كان مَجدٌ يخلَدَ اليومَ واحِداً مِنَ النَّاسِ، أَبقى مَجْدُهُ اليومَ مُطْعِما.

وقول الآخر:

كسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثوابَ سُؤْدُدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى الْمَجْدِ.

فإنِ اتّصل بالمفعول ضميرٌ يعودُ على الفاعل، جازَ تقديمهُ وتأخيرُهُ فتقول "أكرمَ الأستاذُ تلميذَهُ. وأَكرمَ تلميذَهُ الأستاذُ"، لأنَّ الفاعلَ رتبتُهُ التقديمُ، سواءٌ أَتقدّمَ أَم تأخّر)) (الغلاييني، 1993، 3/9-10).

المطلب الرابع

(فاش)

في اللغة فَشا خَبَرُه يَفْشُو فُشُوًّا وفُشِيًّا وهو فاش: انْتَشَرَ وذاعَ، كَذَلِكَ فَشَا فَضْلُه وعُرْفُه وأَفْشَاه أي انتشر وذاع، وَفَشَا الشيءُ يَفْشُو فُشوًّا إِذَا ظَهَرَ(ابن منظور، 1994، 5/ 326).

الفاشي في الاصطلاح هو الكثير المتسع من اللغة وعادة ما يستعمله النحاة فيما انشر من كلام العرب واستعملته ألسنتهم بكثرة، وكثيرا ما استعمله النحويين مع الكثير والواسع، وقد ورد عند الباقولي في موضع واحد ذكر معه لفظ كثير.

مجيء الظرف في موضع الحال.

ذكر الباقولي إن مجيء الظرف حال كثير فاش ومثله قوله تعالى:ﱡ ثي فى في قى قيّ (الحج: 27). أي ركبانا، كقوله تعالى في الأخرى:ﱡ نح نخ نمّ (البقرة: 239)، فيكون فيه ذكر فيمكن أن يكون «مهطعين» حالاً من ذلك الضمير)) (الاصبهاني، 2019، 450/1).

وبيّن ابن هشام أن الظرف يأتي حال في كثيرٍ من الآيات كقوله تعالى: ((ﱡ ئر ئز ئمّ (المؤمنون: 20) فِيمَن ضم أَوله وَكسر ثالثه فَخرج على زِيَادَة الْبَاء أَو على أَنَّهَا للمصاحبة فالظرف حَال من الْفَاعِل أَي مصاحبة للدهن أَو الْمَفْعُول أَي تنْبت الثَّمر مصاحبا للدهن)) (ابن هشام، 1985، 139).

وذكر أيضاً أن الظرف جاء حال في قوله تعالى:((ﱡ ثز ثم ثن ثى ثيّ (التوبة: ١٠٩). إِن الظّرْف حَال أَي على قصد تقوى أَو مفعول أسس وَهَذَا الْوَجْه هُوَ الْمُعْتَمد عَلَيْهِ عِنْدِي لتعينه فِي قوله تعالى:ﱡ ئرّ (التوبة: ١٠٨)) (ابن هشام، 1985، 139).

أما قول الصبان :((يجوز أن يأتي الظرف حال ومنه في قوله تعالى:ﱡ بح بخ بم به تج تح ّ (آل عمران: ١٤٦). أن يكون ربيون نائب فاعل قاتل وأن يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير النبي المستتر في قاتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال)) (أبو العرفان، 1997، 277/2). بهذه المسألة إن الناظم جوّز ورود الظرف حال، ووافق الباقولي في هذا الرأي.

وذكر الوقاد (ت 905هـ) ((حالة حكم الظروف الزمانية والمكانية والمجرورات بالحروف الأصلية (كحكم الجمل الخبرية) المخصصة (فبعد المعارف المحضة) لفظا ومعنى (أحوال نحو) جاء (زيد على الفرس أو فوق الناقة) فالجار والمجرور والظرف حالان من زيد لأنه معرفة محضة (وبعد النكرات المحضة) أي التي لم تخصص بوجه (صفات نحو مررت برجل في داره أو تحت السقف) فالجار والمجرور والظرف صفتان لرجل (وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير يحتملان الحالية والوصفية نحو يعجبني الثمر على أغصانه أو فوق الشجرة)) (الجرجاويّ، د.ت، 56).

وهذه المسألة اتفق النحاة فيها فمنهم من قال يقع الحال شبه جملة كثيراً ومنهم من قال فاشٍ.

لكن استعمال الباقولي لـ«فاشٍ» و«كثير» معًا في المسألة الواحدة مقصود، وليس من باب الترادف المحض، فالسبب أنّ «كثير» عنده حكم كميّ يصف عدد الشواهد وكثرة الورود، أمّا «فاشٍ» فهو حكم كمي وصفيّ معياريّ يدلّ على الانتشار والذيوع في الاستعمال واستقراره في كلام العرب، فإذا جمعهما أراد توكيد قوة الوجه من جهتين: كثرة السماع عددًا، وذيوعه استعمالًا، ليُرجّحه على غيره ويجعله أولى بالاعتماد والقياس.

وبذلك فالجمع بين المصطلحين يُظهر دقّة منهجه في الترجيح، لا التكرار اللفظي.

المطلب الخامس

(كثير)

الكثير في اللغة هو عكس القليل معروف.

أما في الاصطلاح فالكثير هو قريب للواسع والمطرد والفاشي وقد يكون صفة لهذه الأحكام وقد يجيء مرافقا لها، وهو ما جرى على السنة العرب واعتادوه من كلام، وهو الاستعمال الذي تعددت شواهده وكثر وروده في كلام العرب، من غير أن يبلغ حدَّ الاطراد التام، ويُستعمل حكمًا كميًّا لبيان وفرة السماع، ويُعدّ قرينةً للترجيح والاعتماد في التقعيد، وإن كان دون مرتبة المطّرد أو الفاشي في القوة المعيارية.

حذف المفعول به:

وضح الباقولي بأنه يجوز حذف المفعول به وهو كثير في اللغة العربية ((ومن حذف المفعول قال تعالى:ﱡ ﱠ فج فح فخ فمقح قم كجﱠ (يونس: ٧٧)، ومن حذف المفعول، قال تعالى:ﱡ ﱠ صح صخ صم ضجﱠ (المطففين: ٣)، التقدير: أو وزنوا لهم ما يوزن يخسرونهم الموزون، فحذف المفعول من (أو وزنوهم) والمفعولين من (يخسرون). وأما قوله تعالى:ﱡ ﱠ ضح ضخ ضم طحﱠ (الحشر: ٩). فيكون على: تبوؤا دار الهجرة واعتقدوا الإيمان؛ لأن الإيمان ليس بمكان فيتبوأ، فيكون كقوله تعالى:ﱡ ﱠ يج يح يخﱠ (يونس: ٧١)، ويجوز على: تبوؤا الدار مواضع الإيمان. ويجوز أن يكون: تبوؤا الإيمان، على طريق المثل، كما قال: تبوأ من بني فلان الصميم. وحذف المفعول كثير جداً)) (الاصبهاني، 2019، 792/2-795).

و زعم الزمخشري (ت 538هـ) إن الحذف ينقسم إلى قسمين أولاهما حذفه لفظا ويراد به معنى وتقدير. وثانيهما أن يجعل بعد حذفه نسيا منسيا، ((حذف المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً. والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به. فمن الأول قوله عز وجل:ﱡ ﱠ سخ سم صح صخ صم ضجﱠ (الرعد: ٢٦)، وقول ذي الرمة:

وإن تعتذر بالَمحْل من ذي ضروعها... إلى الضيف يجرح في عراقيبها نَصلي.

و رأى ابن يعيش(ت 643هـ) أذا المفعول كان فضلة فأن الجملة قائمة دون الحاجة إليه جاز سقوطه، فيسقط لضربين أحداها: للتخفيف. وثانيهما: الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، أن المفعول لمّا كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقِد الكلامُ من الفعل، والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُه، وإن كان الفعلُ يقتضيه، وحذفُه على ضربين: أحدهما: أن يُحذف وهو مرادٌ ملحوظٌ، فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به.

والثاني: أن تحذفه مُعرِضًا عنه ألبتّةَ، وذلك أن يكون الغرضُ الإخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لمن وقع به الفعلُ، فيصير من قبيلِ الأفعال اللازمة، نحو: ظَرُفَ، وشَرِقَ، وقَامَ، وقَعَدَ (ابن يعيش، 2001، 1/19-20).

و ذكر السخاوي(ت 643هـ) يوضح أن حذف المفعول به كثير في العربية لدلالة المعنى عليه. ((ألا ترى أن (مررت) المشهور فيه أنه يتعدى بالباء نحو: مررت به، وقد يتعدى بـ (إلى) و (على)، فتقول: مررت إليه ومررت عليه؟ وكذلك قوله سبحانه (وقد أحسن بي) وذلك أن الباء قد جاءت متصلة بـ (حسن) و (أحسن) فتقول: حسن به ظني، ثم تنقله بالهمزة: أحسنت به الظن، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه، وحذف المفعول كثير في العربية. من ذلك قال تعالىٰ:ﭐ ضخ ضم طح ظم عجً (لقمان: ١٧) (السخاوي، 1995، 827/2).

<<<

و رأى السيوطي(ت 911هـ) أنه يجوز حذفُ المفعول به لأنه فضلة، ويُمنع حذفه في مواضعَ معيّنة إذا صار عمدةً أو توقّف عليه المعنى، كنيابته عن الفاعل، أو وقوعه متعجَّبًا منه، أو كونه جوابًا، أو محصورًا، أو محذوفَ العامل، أو عائدًا واجب الذكر، وإذا حُذف فإمّا أن يُنوى لدليلٍ عليه، وإمّا ألا يُنوى لتضمين الفعل معنى اللزوم أو للإيذان بالتعميم. ويغلب حذفُه بعد «لو» لكونه جوابها. وقد يُجرّ بالباء الزائدة كثيرًا، ويجوز الحذف في الشعر حيث لا يجوز في النثر (السيوطي، د.ت، 2/11-13).

ويرى محمد عبدالعزيز النجار(ت 1397هـ) أنه حذف المفعول به لغرض أما لفظي مثل تناسب الفواصل والإيجاز، أو معنوي كأحتقاره أو إستهجانه، وكذلك فقد منع حذفه في عدة اوجه منها أذا كان محصورا بين لا وما

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سبق جوابا أو حصر(ابن مالك، د.ت، 28/1).

أي أجز حذف الفضلة وهو المفعول به إن لم يضر حذفها، ومن ذلك: ما سبقت جوابا لسؤال، أو وقعت محصورة (النجار، 2001، 97/2).

وذهب سعيد الأفغاني(ت 1417هـ) جائز حذف المفعول به إذا كان جواباً للسؤال أي إذا دلت عليه قرينة، وكذلك يحذف عندما لا يكون هنالك غرض بذكر المفعول،((من الجائز حذف المفعول به إذا دلت عليه قرينة أَو لم يتعلق بذكره غرض، فأَما الأَول فكجوابك لمن سأَلك "هل تقرأَ الدرس؟ " بقولك: "أَقرأُ" ومثل قوله تعالىٰ:ﭐ قي كا كل كم كىً (الضحى: ٣). الأصل وما "قلاك"
وأَما الثاني فحين لا يكون هناك غرض بذكر مفعولٍ ما فينزل المتعدي منزلة اللازم مثل قوله تعالىٰ:ﭐ قح قم كج كح كخ كل كمً (الزمر: ٩)، إذ ليس المقصود مفاضلةً بمعلوم ما من المعلومات،

وإنما الغرض تفضيل عالم بشيءٍ ما على الجاهل به. والمتعدي لاثنين مثل المتعدي لواحد في ذلك، فيجوز حذف أَحد المفعولات أَو كلها إذا قامت قرينة أَو لم يتعلق بذكره غرض المتكلم مثل: "هذا الكلام حق فلا تظن غيره" والأَصل "فلا تظن غيرَه حقاً" ومثل: "من يسمعْ يخلْ" الأَصل "من يسمعْ شيئاً يخلْه حقاً)) (الافغاني، 2003، 268–269).

وبيَّن شوقي ضيف(ت 1426هـ) أنه يجيز حذف المفعول به إذا قامت في مكانه قرينة وهي تكون أما معنوية أو لفظية وكذلك يطرد الحذف في ضمير الشأن إذا كان اسماً لأن و كأن و أن، ((كثر حذف المفعول به إذا قامت مكانه قرينة وهي شيء لفظي أو غير لفظي تدل على فهم المعنى .ويطرد فيه الحذف ضمير الشأن وهو ضمير غائب مفرد يستخدم في بداية الجملة يشير إلى أمر ما. ويكثر حذف المفعول به إذا قامت قرينة كما في آيات سورة الضحى من قوله تعالىُ:ٱ ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئهَّ (الضحى: ٦ – ٨)) (شوقي ضيف، 41،2006–42).

وخلاصة القول أن الباقولي يقرر جواز حذف المفعول به وبيانَ أنّه ظاهرة شائعة في العربية تؤيّدها شواهد قرآنية متعددة، وذكرُه حكم «الكثير» يراد به الدلالة على كثرة وقوع الحذف في الاستعمال لا على كونه شاذًّا أو نادرًا، فهو يجعل الكثرة قرينةً معياريةً تُقوّي هذا الوجه وتُرجّحه في التحليل والإعراب، كما يُبيّن أن الحذف قد يكون اقتصادًا لغويًا أو اتّساعًا دلاليًا مع بقاء المعنى مفهومًا من السياق، وبذلك يثبت الباقولي الحذف قاعدةً معتمدة لا مجرد وجهٍ جائز.

الخاتمة

- لاحظنا أيضـاً أن المؤلف لم يلتزم بصـيغة واحدة للمصـطلحات، بل اسـتعمل مشـتقات متنوعة للمصطلح الواحد، ومن بين تلك المشتقات نجد "فصح" و"فصيح" وكذلك "سائغ" و"اسوغ" و"يسوغ" وأيضا "واضح" و"اوضح" مما يعكس تنوعاً في استخدام المصطلحات ويوسع من معانيها.
- كشـــفت الدراســـة أن الأحكام الكمية (القلة والكثرة) عند الباقولي جاءت مكمّلة للأحكام النوعية، وأسهمت في بناء تصورٍ دقيق لمدى شيوع الظاهرة أو ندرتها في كلام العرب.
- أضـــاف المؤلف بُعداً روحياً على تحليلاته النحوية في الاســتشــهاد بالعديد من الشــواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، و أظهر المؤلف عناية كبيرة بالتراث العربي وشـــواهده الشــعرية ليؤكد صــحة الآراء وتحليلها النحوي، مما يعكس اعتماده على مصــادر عربية أصيلة في تطبيق آراءه.
- . أكدت الدراســة أن كتاب جواهر القرآن ونتائج الصــنعة يُعد من المصــادر المهمة في الدرس النحوي المعياري، لما احتواه من توجيهات دقيقة وأحكام نقدية واعية.

المصادر

1. ابن بَرّي، وابن ظفر .(1996) .*الحواشي على درة الغواص* (عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، تحقيق) (ط1). دار الجيل.
2. ابن جني، عثمان بن جني، أبو الفتح. (د.ت) .*الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق) (ط4). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
3. ابن مالك الطائي الجياني، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين. (د.ت) .*ألفية ابن مالك* . دار التعاون.
4. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل .(1994) .*لسان العرب* (ط3). دار صادر.
5. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد .(1985) .*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (مازن المبارك، محمد علي حمد الله، تحقيق) (ط6). دار الفكر.
6. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش .(2001) .*شرح المفصل للزمخشري* (إميل بديع يعقوب، تحقيق) (ط1). دار الكتب العلمية.
7. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، كمال الدين .(2003) .*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (ط1). المكتبة العصرية.
8. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، .(2018) .*لمع الأدلة في أصول النحو* (أحمد عبد الباسط، تحقيق). دار السلام.
9. أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني،. (د.ت) .*الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية* (عدنان درويش، محمد المصري، تحقيق). مؤسسة الرسالة.
10. أبو العرفان الصبان، محمد بن علي، .(1997) .*حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* (ط1). دار الكتب العلمية.
11. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف .(2000) .*البحر المحيط في التفسير* (جـ 1–10؛ صدقي محمد جميل العطار، زهير جعيد، عرفان العشا حسّونة، تحقيق). دار الفكر.
12. الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل .(1985) .*الموسوعة القرآنية* .مؤسسة سجل العرب.
13. الاستراباذي، محمد بن الحسن، رضي الدين .(1975) .*شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب* (يوسف حسن عمر، تحقيق). جامعة قاريونس.
14. الأصبهاني الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين .(2019) .*جواهر القرآن ونتائج الصنعة* (محمد أحمد الدالي، تحقيق) (ط1). دار القلم.
15. الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد .(2003) .*الموجز في قواعد اللغة العربية* (ط1). دار الفكر.

16. البطليوسي، عبد الله بن السيد، أبو محمد .(2007) .*رسائل في اللغة* (وليد محمد السراقبي، تحقيق) (ط1). مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
17. البغدادي، عبد القادر بن عمر .(1998) .*خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* (محمد نبيل طريفي، إميل بديع يعقوب، تحقيق). دار الكتب العلمية.
18. الجرجاوي الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر. (د.ت) .*شرح الأزهرية* .المطبعة الكبرى ببولاق.
19. السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني، أبو الحسن .(1995) .*سفر السعادة وسفير الإفادة* (محمد الدالي، شاكر الفحام، تحقيق) (ط2). دار صادر.
20. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم .(1992) .*نتائج الفكر في النحو* (ط1). دار الكتب العلمية.
21. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (د.ت) .*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (عبد الحميد هنداوي، تحقيق). المكتبة التوفيقية.
22. الشاطبي، إبراهيم بن موسى .(2007) .*المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية* (محمد إبراهيم البنا، تحقيق) (ط1). معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
23. شوقي ضيف، أحمد عبد السلام. (د.ت) .*المدارس النحوية* .دار المعارف.
24. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم .(1993) .*جامع الدروس العربية* (ط28). المكتبة العصرية.
25. الفارسي، أبو علي .(1969) .*الإيضاح العضدي* (حسن شاذلي فرهود، تحقيق) (ط1). كلية الآداب، جامعة الرياض.
26. المحاربي ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب .(2002) .*المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (عبد السلام عبد الشافي محمد، تحقيق) (ط1). دار الكتب العلمية.
27. النجار، محمد عبد العزيز .(2001) .*ضياء السالك إلى أوضح المسالك* (ط1). مؤسسة الرسالة.

References

1. Ibn Barrī, & Ibn Dhafar. (1996). *Al-Hawashi ʻala Durrah al-Ghawas* (Abdel-Hafiz Farghali Ali Qarni, Ed.) (1st ed.). Dar Al-Jil.
2. Ibn Jinni, ʻUthman ibn Jinni, Abu al-Fath. (n.d.). *Al-Khasais* (Muhammad Ali al-Najjar, Ed.) (4th ed.). Egyptian General Book Authority.
3. Ibn Malik, al-Tai al-Jayani, Muhammad ibn Abdullah, Abu Abdullah, Jamal al-Din. (n.d.). *Alfiyyat Ibn Malik*. Dar Al-Ta'awon.
4. Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram ibn Ali, Abu al-Fadl. (1994). *Lisan al-ʻArab* (3rd ed.). Dar Sader.
5. Ibn Hisham, ʻAbdullah ibn Yusuf ibn Ahmad. (1985). *Mughni al-Labib ʻan Kutub al-Aʻarib* (Mazen Al-Mubarak & Muhammad Ali Hamdallah, Eds.) (6th ed.). Dar Al-Fikr.
6. Ibn ʻAish, Yaʻish ibn Ali ibn ʻAish. (2001). *Sharh al-Mufassal lil-Zamakhshari* (Emil Badiʻ Yaʻqub, Ed.) (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-ʻIlmiyya.
7. Al-Anbari, Abu al-Barakat, ʻAbd al-Rahman ibn Muhammad ibn ʻUbayd Allah, Kamal al-Din. (2003). *Al-Insaf fi Masail al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin al-Basriyyin wal-Kufiyyin* (1st ed.). Al-Maktaba al-ʻAsriya.
8. Al-Anbari, Abu al-Barakat, ʻAbd al-Rahman ibn Muhammad. (2018). *Lamaʻ al-Adilla fi Usul al-Nahw* (Ahmad ʻAbd al-Basit, Ed.). Dar Al-Salam.
9. Al-Kafawi, Ayub ibn Musa al-Husayni, Abu al-Baqa'. (n.d.). *Al-Kulliyat: Dictionary of Terms and Linguistic Differences* (Adnan Darwish & Muhammad al-Masri, Eds.). Al-Risala Foundation.
10. Al-Sabban, Muhammad ibn Ali, Abu al-ʻIrfan. (1997). *Hashiyat al-Sabban ʻala Sharh al-Ashmuni li Alfiyyat Ibn Malik* (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-ʻIlmiyya.
11. Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad ibn Yusuf. (2000). *Al-Bahr al-Muheet fi al-Tafsir* (Vols. 1–10; Sadiqi Muhammad Jamil al-Attar, Zuhair Jaʻid, Irfan al-ʻIsha Hassouna, Eds.). Dar Al-Fikr.
12. Al-Abiyari, Ibrahim ibn Isma'il. (1985). *Al-Mawsuʻah al-Qur'aniyya*. Arab Record Foundation.
13. Al-Istrabadi, Muhammad ibn al-Hasan, Razi al-Din. (1975). *Sharh al-Razi ʻala al-Kafiya li Ibn al-Hajib* (Yusuf Hasan ʻUmar, Ed.). University of Garyounis.
14. Al-Asbahani al-Baquli, Abu al-Hasan ʻAli ibn al-Husayn. (2019). *Jawahir al-Qur'an wa Nata'ij al-Sanaʻah* (Muhammad Ahmad al-Dali, Ed.) (1st ed.). Dar Al-Qalam.
15. Al-Afghani, Saʻid ibn Muhammad ibn Ahmad. (2003). *Al-Mujaz fi Qawaʻid al-Lughah al-ʻArabiyya* (1st ed.). Dar Al-Fikr.

16. Al-Batluyusi, Abdullah ibn al-Sayyid, Abu Muhammad. (2007). *Rasa'il fi al-Lughah* (Walid Muhammad al-Sarqabi, Ed.) (1st ed.). King Faisal Center for Research and Islamic Studies.
17. Al-Baghdadi, ‘Abd al-Qadir ibn ‘Umar. (1998). *Khizana al-Adab wa Lubb Lubbab Lisan al-‘Arab* (Muhammad Nabil Tarif & Emil Badi‘ Ya‘qub, Eds.). Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.
18. Al-Jarjawi al-Azhari, Khalid ibn ‘Abdullah ibn Abu Bakr. (n.d.). *Sharh al-Azhariyya*. Al-Matba‘ah al-Kubra, Bulak.
19. Al-Sakhawi, Ali ibn Muhammad ibn al-Samad al-Hamdani, Abu al-Hasan. (1995). *Safar al-Sa‘adah wa Safeer al-Ifadah* (Muhammad al-Dali & Shakir al-Fahham, Eds.) (2nd ed.). Dar Sader.
20. Al-Suhaili, ‘Abd al-Rahman ibn ‘Abd Allah ibn Ahmad, Abu al-Qasim. (1992). *Nata'ij al-Fikr fi al-Nahw* (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.
21. Al-Suyuti, ‘Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din. (n.d.). *Huma‘ al-Hawami‘ fi Sharh Jam‘ al-Jawami‘* (Abdel-Hamid Hindawi, Ed.). Al-Maktaba al-Tawfiqiyya.
22. Al-Shatibi, Ibrahim ibn Musa. (2007). *Al-Maqasid al-Shafiya fi Sharh al-Khulasa al-Kafiya* (Muhammad Ibrahim al-Banna, Ed.) (1st ed.). Institute of Scientific Research & Revival of Islamic Heritage.
23. Shawqi Dif, Ahmad ‘Abd al-Salam. (n.d.). *Al-Madaris al-Nahwiyya*. Dar Al-Ma‘arif.
24. Al-Ghalayini, Mustafa ibn Muhammad Salim. (1993). *Jami‘ al-Durus al-‘Arabiyya* (28th ed.). Al-Maktaba al-‘Asriya.
25. Al-Farsi, Abu Ali. (1969). *Al-Idhah al-‘Udadi* (Hasan Shadhili Farhoud, Ed.) (1st ed.). College of Arts, University of Riyadh.
26. Al-Muharbi Ibn Atiyah al-Andalusi, ‘Abd al-Haqq ibn Ghalib. (2002). *Al-Muharrar al-Wajeez fi Tafsir al-Kitab al-‘Aziz* (Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, Ed.) (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.
27. Al-Najjar, Muhammad ‘Abd al-‘Aziz. (2001). *Diya' al-Salik ila Awda'h al-Masalik* (1st ed.). Al-Risala Foundation.